عقد بوابة كي نت المستضافة للدفع الالكتروني

حرر هذا العقد للتحصيل عن طريق الانترنت والدفع عبر بوابة الدفع الالكترونية الخاصة بالبنك التجاري ("العقد") بين كل من :

اولا: البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس وحدة علاقات التجار. تلفون: 22990484 فاكس: 22990232. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليها فيما يلي بالطرف الأول و/أو ب "البنك").

ثانيا: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (ويشار إليها فيما يلي بالطرف الثاني و/او "التاجر" و/أو "العميل").

يشار اليهما مجتمعين ب "الأطراف".

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتها القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

التمهيد

حيث أن التاجر (العميل) يرغب بتقديم خدمات التحصيل عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني الذي يملكه ويديره ويشغله البنك التجاري في الكويت ("الخدمات") وذلك لعملائه من حملة بطاقات كي نت الصادرة من البنوك المحلية .

وحيث أن التاجر (العميل) يرغب في استخدام وسيلة الدفع الإلكترونية ("أون لاين")، لتمكين عملائه ("الكى نت") من تسديد قيمة الايجارات/الخدمات عبر موقعه عن طريق استخدام بطاقات الخصم ("المعاملة" أو "المعاملات").

وحيث أن البنك من الجهات المخولة بإصدار التفويض اللازم لاستخدام وسيلة الدفع عبر الانترنت، وذلك عن طريق منح هذا التفويض لكافة الأطراف ذات العلاقة في عملية السداد وفق شروط وبنود هذا العقد.

بناء على ما تقدم، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:-

البند الأول: التمهيد

يعتبر التمهيد أعلاه والملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه .

البند الثاني: مدة العقد

تكون مدة اتفاقية التاجر (العميل) هذه هي عام واحد من تاريخ توقيع اتفاقية التاجر (العميل) هذه ("مدة الاتفاقية"). مدة الاتفاقية تنتهي في عام في أخر يوم من نفس الشهر للسنة اللاحقة للسنة التي وقعت فيها هذه الاتفاقية. عند انتهاء مدة الاتفاقية فإنه يتم تجديد اتفاقية التاجر (العميل) هذه تلقائيا لفترات بمدة عام واحد متلاحقة ("فترة التجديد") ما لم يقوم التاجر (العميل) بإعطاء إخطار كتابي بالإنهاء قبل 60 يوم على الاقل قبل انتهاء فترة التجديد. ويحتفظ البنك بحق إنهاء اتفاقية التاجر هذه مع التاجر (العميل) بدون أي إخطار مسبق في حال:

أ) عدم التزام التاجر (العميل) بشكل صارم ببنود وشروط اتفاقية التاجر هذه، و/أو أي اتفاقية أخرى موقعة مع البنك والتي تنظم علاقة البطاقات المصرفية بين الطرفين.

ب) اغلاق الحساب البنكي الخاص بالتاجر (العميل) لدى البنك والمخصص من أجل معاملات الانترنت من خلال جميع البطاقات المصرفية.

ج) تخلف التاجر (العميل) عن سداد اي من رسوم الخدمة لمدة 3 اشهر متتالية.

كما يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب الاخرى ايا كانت حينما يراها البنك ضرورية

البند الثالث: التزامات الطرفين

3.1 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بالشروط والأحكام الخاصة باستخدام بطاقة الخصم الصادرة عن البنك التجاري والمبينة تفصيلاً في الملحق رقم (1) المرفق بهذا العقد.

3.2 يتعهد التاجر (العميل) خلال مدة سريان هذا العقد بالالتزام بكافة التعليمات الصادرة عن البنك والخاصة بطريقة استخدام وسيلة الدفع وكذلك المحافظة التامة والإبقاء على سرية الرموز والأرقام وكلمات السر التي يوفرها البنك له واتخاذه كافة الإجراءات اللازمة لعدم إطلاع الغير عليها.

3.3 يتعهد التاجر (العميل) بتوفير موظفين مؤهلين لتولي كافة الأمور المتعلقة بالخدمة موضوع العقد.

3.4 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بكافة شروط وأحكام هذا العقد وكذلك الالتزام بكافة القوانين المرعية المتعلقة بموضوع هذا العقد.
3.5 يقر التاجر (العميل) باطلاعه الكافي وبعلمه التام بكافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، وبموافقته أيضا عليها.
3.6 يتعهد البنك بعمل التدريب اللازم والكافي لموظفي التاجر (العميل).على طريقة استخدام وسيلة الدفع عبر الانترنت محل العقد وكيفية العمل به على اكمل وجه.
3.7 يتعهد البنك بابلاغ التاجر (العميل) في حال قام بعمل اي تعديل او اضافة تخص طريقة استخدام وسيلة الدفع عبر الانترنت المتبعة كما يلتزم البنك بعمل التدريب اللازم للفريق التابع للتاجر (العميل) على كيفية استخدامها.
3.8 يتعهد الطرفين بالالتزام بكافة بنود وشروط هذا العقد وكذلك الامتثال إلى كافة القوانين والقرارات الحالية والمستقبلية - إن وجدت - والمتعلقة بموضوع هذا العقد.
3.9 يقر التاجر (العميل) بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها عن طريق بوابة الدفع الالكتروني لبطاقات الخصم المباشر التي حصل عليها من البنك التجاري الكويتي هي سلع أو خدمات مملوكة له وأنه لا يقوم بأي حال من الاحوال باستخدام هذه الخدمة للتحصيل نيابة عن أطراف أو اشخاص اخرين. كما يتعهد التاجر (العميل) بقبول أية اجراءات أو جزاءات يقوم البنك التجاري الكويتي بتطبيقها عليه في حال ثبتت مخالفته لما ورد أعلاه.

البند الرابع: نطاق الخدمات المقدمة من البنك التجاري

4.1 يحق للبنك التجاري اعتماد أو رفض أي معاملة يتم فيها استخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك التجاري أو أي بنك آخر مقابل السلع/الخدمات التي تتم وذلك بعد التحقق من طرفي المعاملة حيث يقوم البنك بالتحقق من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) على أساس تفاصيل بطاقة الخصم وتوفر المعلومات المطلوبة الأخرى وكذلك التحقق من جانب التاجر (العميل) على أن يعود للبنك الحق في رفض المعاملة في حالة إخفاق عملية التحقق والتعرف على طرفيها دون أن يترتب عن ذلك أي نتائج سلبية لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
4.2 يلتزم التاجر (العميل) بعد التحقق من بيانات المعاملة المرسلة كما هو مبين أعلاه، بضمان إتمام المعاملة وتنفيذها وترحيل الدفعات الخاصة بها إلى الحساب الرئيسي للزبون.
4.3 يلتزم البنك بالإفراج عن مجموعة المعاملات المحجوزة من قبله خلال مدة أقصاها 24 ساعة، مع ضمان الإفراج عن الدفعات الناتجة عن تلك المعاملات وترحيلها إلى حساب التاجر (العميل) الرئيسي بالسرعة الممكنة وبأي حال من الأحوال خلال يوم العمل التالي، ما لم تحل قوة قاهرة تمنع ذلك.
4.4 عملا بالبند رقم (4.3) أعلاه يلتزم البنك التجاري بتوفير تقارير يومية مفصلة عن كافة المعاملات التي تم حجزها من قبل البنك التجاري مع خصم الدفعة الخاصة بها من حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
4.5 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) فوراً وبدون أي تأخير فور توقف أو عدم توفر وسيلة الدفع والمدة المتوقعة لهذا التوقف.
4.6 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراء التعميمي اللازم في حالة أن أي وجه من أوجه عمليات التاجر (العميل) على الشبكة قد أصبح متعارضاً مع المعايير والممارسات المتفق عليها.
4.7 يتعهد البنك باستخدام أفضل المعايير والممارسات المتبعة في هذا المجال وذلك في جميع أوقات الاتصال المباشر أو غير المباشر لحماية أمن وسرية أي معلومات تتعلق بالمعاملة المرسلة إلى وسيلة الدفع الإلكترونية وخاصة أثناء تمرير المعاملة أو التحقق منها أو معالجتها وخلال الأوقات التي تكون فيها المعاملة عرضة لإطلاع الغير عليها.
4.8 يلتزم البنك بتوفير وصيانة كافة المعدات والبرمجيات اللازمة والضرورية لتوفير ودعم وسيلة الدفع وغيرها من الخدمات المقدمة من البنك بموجب هذا العقد وكذلك الالتزام بالمسؤوليات المشتركة لضمان أمن وسلامة وخصوصية البيانات المشتركة.

البند الخامس: مقابل الأعمال والخدمات

يقوم البنك مقابل قيامه بتوفير الأعمال والخدمات المبينة في البند رقم (4) أعلاه بخصم الرسوم والعمولات حسب ما هو مذكور بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية، ويحق للبنك تغيير هذا المبلغ بعد مدة لا تقل عن ثلاثين يوما من تاريخ اخطار التاجر (العميل) بهذا التغييربالوسيلة التي يراها البنك مناسبة.

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

البند السادس: إدارة المخاطر

يلتزم كل من الطرفين بإبلاغ الآخر وتوفير كافة المعلومات في حال علم أحدهما بأي محاولة لاستخدام أو الاستخدام الفعلي غير المصرح به أو إخلال في استخدام وسيلة الدفع أو أي من مكوناتها، أو في حالة تلقي أحد الطرفين لأي معلومات تتعلق بهذه الإخلالات وغيرها عن التصرفات غير المخول بها وذلك خلال المدة الممكنة والمسموح بها قانوناً، كما اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما بهدف تطوير استراتيجيات متوافقة وفعالة للتغلب على هذه المشاكل والتقليل بقدر الإمكان من آثارها السلبية على وسيلة الدفع الإلكترونية.

البند السابع: السرية

لا يجوز لأي من الطرفين أثناء سريان هذا العقد وبعد انتهائه أن يفشي أو أن يعلن أو أن يستخدم لأي غرض بخلاف أغراض هذا العقد أية معلومات تخص أعمال أو شؤون الطرف الآخر دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المعني.

البند الثامن: القوة القاهرة

8.1 لا يكون أي طرف من الطرفين مسئولاً تجاه الطرف الآخر عن أي إخفاق أو عدم تنفيذه الالتزامات الخاصة به أو التكاليف ذات الصلة أو إذا تأخر في تنفيذها، كما إذا لم يتم إنجاز العمل المطلوب بموجب هذا العقد بسبب أي أحداث تكون خارج نطاق إرادة الطرف المتأخر أو بسبب أي أحداث أو ظروف قاهرة محلية أو دولية من شأنها أن تحول دون إمكانية تنفيذ هذا العقد.

8.2 في حالة وجود قوة قاهرة، يحق للطرف المتأخر بالاتفاق مع الطرف الآخر خطياً على تمديد الفترة الزمنية حسب أمد هذه الظروف القهرية بشرط أن يقوم الطرف المتأخر على الفور بإخطار الطرف الآخر بهذه القوة القاهرة ويبحث معه الإجراء الممكن اتخاذه للتغلب على التأخيرات بأسرع وقت ممكن، وعليه بذل كافة الجهود المعقولة للتغلب على مثل هذه التأخيرات.

8.3 إذا استمرت الظروف القهرية لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها بين الطرفين، لأي طرف من الطرفين أن يبلغ الطرف الآخر برغبته بإنهاء هذا العقد فوراً. كما وقد اتفق الطرفان أنه في حالة انتهاء مثل هذه الظروف القهرية قبل المدة المذكورة أعلاه تستمر العلاقة القائمة بالفعل بينهما ويستمر سريان صلاحية هذا العقد.

البند التاسع: عدم التنازل

لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد أن يتنازل عن أي التزامات أو حقوق تترتب على هذا العقد أو أن يتصرف بها بأي شكل من الأشكال، سواء بالتحويل أو التأجير من الباطن دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

البند العاشر: إنهاء العقد

10.1 دون الإخلال بحكم البندين رقم (2) و (8) من هذا العقد، يجوز إنهاء هذا العقد في خلال مدة سريانه في الحالات التالية:-

10.1.1 بناء على موافقة الطرفين المتبادلة على الإنهاء.

10.1.2 إذا أهمل أحد الطرفين أو أخفق في تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، وإذا كان مثل هذا الإهمال أو التقصير قابلاً للإصلاح، واستمر هذا الانتهاك لمدة 30 يوماً بعد أن يتلقى الطرف المخفق من الطرف الآخر إشعاراً يوضح فيه نوع الإهمال أو التقصير ويحدد الإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها لمعالجة الخلل.

10.1.3 فور إفلاس أي من الطرفين أو تصفية أعماله أو حله، أو فور وقوع أي من الظروف القانونية الأخرى المماثلة.

10.1.4 في حالة التنازل غير المصرح به عن هذا العقد كما هو منصوص عليه في البند رقم (9) أعلاه.

10.2 لا يمس أي إنهاء لهذا العقد بأية حقوق تستحق أو التزامات تترتب لطرف لدى الطرف الآخر قبل تاريخ الإنهاء.

10.3 كما يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب الاخرى ايا كانت حينما يراها البنك ضرورية

10.4 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة او تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دوليا أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

10.5 يحق للبنك إغلاق أو وقف أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

10.6 يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

البند الحادي عشر: الإشعارات

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى أخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والإستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأخر الإخطار كتابياً بتغيير هذا العنوان.

البند الثاني عشر: القانون الحاكم وحل النزاعات

12.1 يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي ويلتزم بعدم إستخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.

12.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.

12.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية.

البند الثالث عشر: الاتفاق الكامل

13.1 يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص موضوع العقد، ويلغي ويحل محل أية تفاهمات أو مراسلات أو اتفاقات سابقة، أياً كان نوعها بين الطرفين، سواء أكانت شفهية أو خطية.

ملحق رقم (1) لعقد بوابة كي نت المستضافة للدفع الالكتروني

1. إن موقع التاجر (العميل) على شبكة الانترنت يجب أن يقبل بطاقات الخصم للدفع.
2. يجب أن تذكر معلومات الاتصال الخاصة بالتاجر (العميل) بوضوح في الموقع على شبكة الانترنت، ويجب أن يوفر هذا الموقع معلومات كاملة عن تفاصيل الشحن / التسليم وسياسة المرتجعات ورد الأموال... وغيرها، إذا كان ذلك منطبقاً.
3. يجب الحصول على المعلومات التالية من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) عند كل معاملة:
   - رقم البطاقة.
   - تاريخ الانتهاء.
   - عنوان إصدار الفواتير.
   - أرقام الهاتف.
4. يجب الحصول على التخويل من البنك لكل معاملة ولكامل مقدارها.
5. البيانات التي ترسل من الموقع على شبكة الانترنت يجب أن تتوافق مع معايير الترميز المحددة من قبل البنك والمبلغة مسبقاً من البنك.
6. بيانات الدخول للنظام يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني للتاجر (العميل) حيث يقوم التاجر (العميل) بالدخول للنظام عبر الرابط التالي:https://[merchant].cbk.com حيث يتم إدخال رقم التاجر (العميل)، اسم المستخدم، وكلمة السر للدخول للنظام. ويستبدل [merchant] بالرابط أعلاه بالاسم المتفق عليه للتاجر (العميل) لإعطائه إسم النطاق الذي يوصله لصفحته من أي برنامج متصفح. مع إن النطاق الأشمل هو نطاق البنك التجاري (cbk.com) إلا أن الصفحة المعروضة على التاجر (العميل) (أو عملائه) عند الدخول يتم تشكيلها آنياً وكأنها نظام خاص بالتاجر (العميل) بالإسم والشعار والألوان لإضفاء صفة الخصوصيه لكل شركه على حده.
7. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) وحده مسئول عن بنود وشروط تسليم الخدمات، وفي حالة المنازعة من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بشأن الخدمات أو تسليمها أو موعدها أوغيرها، فإن البنك التجاري الكويتي لن يكون بأية طريقة مسئولاً عن أي إخفاق أو تقصير ما لم يكن هذا الإخفاق أو التقصير ناتجاً عن البنك.
8. يوافق التاجر (العميل) على تقديم المساعدة المعقولة إلى البنك التجاري بشكل يطمئن البنك إلى أن التاجر (العميل) قد اتخذ كافة الاحتياطات والضوابط المعقولة لضمان توفر إمكانيات الحفظ الآمن للبيانات وتقييد الوصول إلى البيانات حفاظاً على سلامتها.
9. سوف يتحمل التاجر (العميل) مسئولية أي نزاعات مالية أو قانونية قد تنشأ بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري) المتعلقة بهذا العقد ولن يكون البنك طرفاً في مثل هذه النزاعات بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري).
10. هذا الملحق يخضع لكافة الأحكام والشروط الواردة بالعقد الأصلي فيما لم يرد به نص خاص بهذا الملحق.
11. يتم تحويل المبالغ المحصلة من عملاء التاجر يوميا في اليوم التالي ليوم اجراء عملية البيع.
12. يقر التاجر (العميل) بموافقته على الرسوم والعمولات المذكورة بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية مقابل هذه الخدمة.

Version 2.0
February 2024